نحو تعزيز مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني

عزام شعث

Azzam Shaath

عزام عبد الستار شعث ، حاصل على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من جامعة محمد الخامس بالرباط ، 2018 . عمل محاضراً في جامعة القدس المفتوحة ، ويعمل حالياً باحثاً بوحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان . نُشر له كتابان في قضايا التحول الديمقراطي في فلسطين ، والصراع العربي- الإسرائيلي ، وله دراسات منشورة في مجلات علمية محكمة في المغرب ، ومصر ، وفلسطين ، وتقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين .

مقدمة

لم تعكس التجربة الغنيّة للمرأة الفلسطينية في مراحل النضال الوطني الفلسطيني الممتد منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 ، وما تلاها ، تمثيلاً حقيقياً لها في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني بمكونيه : منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية . فقد ظلّ تمثيلها متدنياً في المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، دون أيّ اعتبار للقوانين الدولية والمحلية ، أو لمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تقر بأن المرأة الفلسطينية تمثل ما نسبته 2 .94% من عدد السكان . يظهر ذلك بوضوح عند تحرى مستوى تمثيل ومشاركة المرأة في أطر النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته ، فانتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 ، لم تمنح المرأة سوى 4 مقاعد من أصل 88 مقعداً ، بنسبة 5 .4% ، ولم تحصل المرأة الوحيدة المنافسة على منصب رئيس السلطة الفلسطينية- في نفس الانتخابات- سوى 89 .9% من أصوات الناخبين .

وفي الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 ، لم تحصل المرأة إلا على 17 مقعداً من أصل 132 بنسبة 8 .7% ، فيما غابت المرأة عن التنافس على مقعد رئيس السلطة الفلسطينية عام 2005 .

ولقد جرى تعميم هذه التجربة في مؤسسات السلطة التنفيذية للسلطة الفلسطينية ، فمن أصل 315 منصباً وزارياً كان نصيب المرأة 28 منصباً وزارياً فقط ، وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- أيضاً- جاءت نسبة تمثيل المرأة متدنية ، إذ لم يتعدَ تمثيلها في المجلس الوطني 12% في حين اقتصر تمثيلها على 5 مقاعد في المجلس المركزي ، ومقعد واحد في اللجنة التنفيذية .

إنّ هذه النتائج لم تعكس ما سعت إليه المرأة الفلسطينية من أجل تحسين شروط مشاركتها في الحياة السياسية ، وتمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني .

يتمحور موضوع هذه الورقة حول مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني ، وتتبلور إشكاليتها الرئيسة في : الأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة الفلسطينية في مؤسسات صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني ، والسبل الكفيلة بتعزيز مشاركتها السياسية .

وتتبدى أهمية هذه الإشكالية في أن الطبقة السياسية الفلسطينية تتعمد تهميش دور ومكانة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية عموماً ، وتقصر حضورها على المشاركة في أدنى مستوياتها ؛ ما يؤدي إلى حرمان النساء الفلسطينيات من المشاركة في مراكز صنع القرار ، وتغييبهن عن الاضطلاع بأيّة أدوار ذات طابع تمثيلي في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وأطره ، ذلك أنها- أي الطبقة السياسية الفلسطينية- لم تقم بتبني سياسات أو برامج لأجندة نسوية ، تأسيساً على مبدأ المساواة الذي أقرّه القانون الفلسطيني ، وقرار المجلس المركزي 2015 ، الداعي إلى تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني كافة بنسبة لا تقل عن 30% ، والاتفاقات الدولية ، أهمها اتفاقية (سيداو) التي انضمت إليها فلسطين مؤخراً .

<u>تعالج هذه الورقة إشكاليتها البحثية ، وتجيب عن تساؤلها الرئيس من خلال العناوين التالية :</u>

1 . واقع المرأة الفلسطينية ومستوى تمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني ؛

2 . الأطر القانونية لمشاركة المرأة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ؛

3 . معوقات مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني ؛

4 . سبل تعزيز مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني ودورها في صنع القرار .

أولاً: واقع المرأة الفلسطينية ومستوى تمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني

ظلّ تمثيل المرأة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني (التشريعية والتنفيذية) متدنياً ، ولا يعكس حقيقة أنها تمثّل نصف المجتمع الفلسطيني بما نسبته (2 .49%) من عدد السكان بالاستناد إلى مؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1] .

1) المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول 2016.

وعند قراءة المؤشرات الكمية المرتبطة بمشاركة المرأة في أطر النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته ؛ يظهر بوضوح تدني مستوى تمثيلها ومشاركتها ، ففي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بلغت نسبة تمثيل المرأة على النحو التالي : المجلس الوطني الفلسطيني عام 1996 (5 .7%)[2] ، وفي دورة المجلس عام 2018 ارتفعت النسبة لتصل (12%) في حين خلا مكتب رئاسة المجلس من أيّ تواجد نسوي[3] ، وكان مستوى تمثيل النساء في المجلس المركزي الفلسطيني في الدورة ألـ (23) عام 2009 5 نساء فقط ، وارتفع العدد إلى 6 نساء في عام 2018 [4] ، في حين أن المرأة لم تُمثل إلا بمقعد واحد في اللجنة التنفيذية ، وضمنها اللجنة المشكّلة عام 2018 ، وهو نفس الحال في اللجان التي سبقتها[5] .

لقد جرى تعميم هذه التجربة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تأسيسها عام 1994 ، بحيث لم تضمن نتائج الانتخابات العامة (1996) تمثيلاً عادلاً للمرأة ، ففي انتخابات المجلس التشريعي لم تُمنح المرأة سوى 5 مقاعد ، بنسبة (5 .4%) [6] من إجمالي عدد المقاعد ، ولم تحصد المرأة الوحيدة المنافسة على منصب رئيس السلطة الفلسطينية – في نفس الانتخابات– سوى نسبة (89 .9%) من أصوات الناخبين [7] ، وفي انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية عام 2005 ، التي فاز فيها محمود عباس ، غابت المرأة عن التنافس على مقعد رئيس السلطة الفلسطينية .

وفي الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 ، لم تحصل المرأة إلا على 17 مقعداً ، من أصل 132 مقعداً ، بنسبة (13%) [8] . أما على المستوى الوزاري ، فقد حصلت المرأة على 38 منصباً وزارياً فقط في مجالس الوزراء السبعة عشرة المشكّلة خلال الفترة من عام 1994 وحتى عام 2019 [9] .

ثانياً: الأطر القانونية لمشاركة المرأة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني

كان من الضروري أن تستند المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية على مبدأ المساواة الذي أقرّته وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 ، والقانون الأساسي الفلسطيني ، وقانون الانتخاب الفلسطيني رقم (13) لسنة 1995 ، وقرار المجلس المركزي الفلسطيني في دورته (24) لسنة 2015 ، الذي ينص في بنده التاسع على :

"ضرورة تحقيق المساواة الكاملة للمرأة ، وتعزيز مشاركتها في كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين . . . وألا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن 30% [10] ."

وكان ينبغي – أيضاً – التقيد فلسطينياً بما رتبته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان من التزامات على عاتق الدول لاتخاذ الإجراءات العملية التي تكفل تحقيق المساواة والقضاء على التمييز والعنف ضد النساء ، وتعزيز مشاركتهن وتمتعهن بحقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [11] ، خصوصاً بعد انضمام فلسطين إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية أهمها اتفاقية (سيداو) .

ثالثاً: معوقات مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني

تُرجع دراسات فلسطينية متخصّصة معيقات مشاركة المرأة وتمثيلها في دوائر صنع القرار إلى عدّة أسباب[12] :

1 .غياب البيئة القانونية والالتفاف على النصوص التي تضمن للمرأة مشاركتها وتمثيلها داخل أطر النظام السياسي ؛

2 .ضعف التمثيل النسوي في الأحزاب السياسية بحيث تُظهر الإحصاءات تدني مستوى تمثيل المرأة في الأطر القيادية الحزبية في التيارات السياسية الفلسطينية الثلاث : التيار الوطني ، والتيار اليساري ، والتيار الإسلامي ؛

3 .عدم مقدرة الأحزاب السياسية على التجديد ، وذلك جراء تراجع قدراتها الجماهيرية وامتدادها الشعبي ؛

4 .عدم التجديد والتداول في النقابات والاتحادات والجمعيات ، وضمنها الاتحادات النسوية ، التي من المفترض أن تفرز قيادات نسوية تمد النظام السياسي الفلسطيني بها ؛ لتحتل مكانة متقدمة في دوائر صنع القرار في المؤسستين التشريعية والتنفيذية ؛

5 .التمييز على أساس النوع الاجتماعي .

رابعاً: سبل تعزيز مشاركة المرأة في النظام السياسي الفلسطيني ودورها في صنع القرار

يستدعي ما تقدم اتخاذ تدابير تكفل مشاركة واسعة وفاعلة للمرأة في هياكل النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته التشريعية والتنفيذية ، وتثبيت الكوتا النسوية في هياكل ذلك النظام ، واعتماد نسبة

2) وسام جودة، التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية: التحديات والفرص، رام الله: معهد السياسات العامة، مجلة سياسات، عدد (41)، 2017، ص43.

3) هبة الدنف، نحو تعزيز دور وتمثيل المرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار في منظمة التحرير، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2018، ص7.

4) المرجع السابق، ص8.

5) المعلومات الواردة في هذه الفقرة حصل عليها الباحث من خلال اطلاعه على قوائم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

6) نادر عزت سعيد، النساء الفلسطينيات والانتخابات، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص28.

7) لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات الرئاسية والتشريعية، رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، 1996.

8) لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية، رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، 2006

9) المعلومات الواردة في هذه الفقرة حصل عليها الباحث من خلال اطلاعه على قوائم وزراء السلطة الفلسطينية خلال الفترة (1994-2019). للمزيد يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي مجلس الوزراء- دولة فلسطين http:// palestinecabinet.gov.ps/ ../Website/AR

10) هبة الدنف، مرجع سبق ذكره، ص3.

11)للمزيد ينظر في الوثائق التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

12) حول معيقات مشاركة وتمثيل المرأة في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني يمكن الاطلاع على: دنيا الأمل إسماعيل، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون، الحوار المتمدن، 18/9/2014؛ آمال حمد، دور الأحزاب السياسية في تحقيق العدالة الجندرية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 2016.

(30%) كنسبة تمثيل للمرأة كحد أدنى . واستناداً إلى ذلك فإن ورقة السياسات توصي بـ :

- ضرورة اتخاذ المؤسسة الرسمية الفلسطينية لإجراءات فعلية تضمن القضاء على كل أشكال التمييز وتحقيق المساواة ، وإقرار نسبة الكوتا النسوية ، وذلك في إطار القانون الفلسطيني ، بما يضمن المواءمة بين القوانين الفلسطينية والاتفاقيات الدولية ، خصوصاً تلك التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية ، وأضحت طرفاً فيها .
- ضرورة تبني النظام السياسي الفلسطيني لقضايا إدماج النوع الاجتماعي ، ودعم قضايا المرأة الفلسطينية عبر تخصيص الموازنات الكافية لتنفيذ خطط النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية وتلبية حقوقها على كافة المستويات : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية .
- تعديل اللوائح الداخلية للقوى والأحزاب السياسية الفلسطينية لضمان مشاركة المرأة مشاركة فاعلة في هياكلها ، ومن ثم تصعيدها إلى المواقع الحزبية المتقدمة التي تتيح لها المشاركة في أطر النظام السياسي الفلسطيني وهياكله المختلفة .
- تطوير أداء وإعادة تفعيل دور المؤسسات النسوية الفلسطينية كالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا النساء ، والاتحادات والنقابات لتكون قادرة على ممارسة الضغط باتجاه المطالبة بالحقوق السياسية للنساء الفلسطينيات وإشراكهن في عملية صنع القرار في النظام السياسي الفلسطيني .
- محاربة التقاليد المجتمعية التي تقف عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية عبر استخدام الأدوات الإعلامية والقانونية والثقافية .
- ضرورة تبني مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني لإجراءات تضمن تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبدأ من مشاركتها في انتخابات المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، وانتخابات المجالس المحلية والنقابات والاتحادات المتخصصة ، وصولاً إلى مشاركتها في مؤسسات صنع واتخاذ القرار .